الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

UN/SA COLLECTION

JAN 17 1991

UN/SA

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الاربعاء
٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.27
19 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56692 ١٥٥٧ز(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/45/334 ، و 380 ، و 531 ، و 584 ، و 656 ؛ A/C.2/45/L.5)

١ - السيد فان بريكل (كندا) : قال إن كثيرا من البلدان النامية قد أدركت أن أية استراتيجية للديون لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا انتهجت سياسات لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي . ومع أن خطة بريدي توفر إطارا هاما لتخفيض ديون المصارف التجارية بصورة منتظمة ، فإن تخفيض الديون وحده ليس كافيا . ذلك أن آثار تخفيض الديون ستكون هامشية ما لم تتبع البلدان المدينة اصلاحات قوية في السياسات الاقتصادية . ولذلك فإن اتباع مثل تلك البرامج الإصلاحية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يظل يشكل جوهر استراتيجية الديون .

٢ - وأضاف يقول إن تمويل التنمية ذو أهمية حيوية ، إذ يجب أن تكون الموارد المالية كافية وأن تستخدم بصورة بنّاءة وفعالة لتمويل النمو والتنمية . والامر لا يتعلق فحسب بكمية الموارد المالية ، بل يتعلق أيضا بمدى حسن إنفاق الاموال . ولهذا أهمية خاصة في ضوء الطلب الشديد على رأس المال والقيود التي تحد من تمويل المصارف الرسمية والتجارية على السواء . ويجب أن يقوم الاستثمار الاجنبي المباشر والمحلي بدور أكبر ؛ والواقع أنه قد بدأ يقوم بذلك فعلا . وينبغي أن يكون للإصلاحات الاقتصادية هدف مركزي ، ألا وهو إيجاد بيئة محلية تساعد على اجتذاب تدفقات استثمارية جديدة لا تخلق الديون وتولّد مدخرات محلية إضافية .

٣ - ومضى يقول إن كندا قد أدت دورا ايجابيا في المساعدة على تشكيل استراتيجية الديون الدولية ، فقد أعفت البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وكذلك البلدان الاقل نموا من دين المساعدة الإنمائية الرسمية . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أعلنت كندا إلغاء دين المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ١٨٣ مليون دولار كندي والذي كان مستحقا لكندا على بلدان منطقة البحر الكاريبي الاعضاء في الكمنولث . وحتى الآن ، بلغت قيمة دين المساعدة الإنمائية الرسمية الذي أعفت منه كندا بلدانا أخرى ما يزيد على بليون دولار كندي ، كما أنها قدمت منذ عام ١٩٨٦ مساعدة ثنائية رسمية إلى جميع البلدان النامية المستفيدة وذلك على أساس منحة كاملة .

(السيد فان بريكل ، كندا)

٤ - وتابع كلامه قائلا إن تطبيق نادي باريس لشروط تورنتو فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون على أفقر البلدان قد أسهم مساهمة حقيقية في التخفيف من عبء الديون . ولذلك فإن كندا ترحب بقرار قمة هيوستون الاقتصادية بأن تطلب إلى نادي باريس مواصلة استعراض اتخاذ تدابير إضافية وتنفيذ شروط تورنتو بالنسبة إلى أفقر البلدان .

٥ - وأردف يقول إن كثيرا من البلدان المتوسطة الدخل ، ومعظم ديونها مستحقة لدائنين رسميين ، قد لا تفيد بدرجة كبيرة من تخفيض ديون المصارف التجارية ولا من المعاملة الخاصة الممنوحة لأفقر البلدان . ولذلك ترحب كندا بقرار نادي باريس المتخذ بتوافق الآراء والقاضي بإطالة فترات السداد والسماح بمبادلة الدين بالأسهم وغيرها من أنواع تحويل الديون ، وذلك في إطار عملية إعادة جدولة ديون البلدان التي تنفذ برامج قوية للإصلاح الاقتصادي .

٦ - وذكر أنه قد ثبتت سلامة النهج الذي يقوم على معالجة كل حالة على حدة ، والذي وضعت بموجبه آليات مختلفة للتصدي للمشاكل المتباينة للبلدان النامية المدينة . أما البحث عن "حل عالمي" فهو ساذج وغير واقعي ، ومازالت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف هي أفضل محفل لصياغة برامج عملية وفعالة لمجابهة المديونية الخارجية وتنشيط النمو والتنمية . وسيكون تأييد الجمعية العامة القوي للاستراتيجية والبرامج التي تعتمدها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مساهمة هامة في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة تلك المشاكل الخطيرة معالجة فعالة .

٧ - السيد براونهيل (استراليا) : قال إن المديونية غالبا ما تكون عملية ذاتية الاستمرار . فقد اقتضى الأمر في كثير من البلدان النامية تخصيص نسب كبيرة من الإيرادات الحكومية وحصيلة الصادرات لخدمة الديون بدلا من تخصيصها للاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية أو البرامج الاجتماعية التي تمس الحاجة إليها . وفي الوقت نفسه ، ونتيجة لانخفاض مستوى المدخرات المحلية وتزايد الطلب على رأس المال الاستثماري وزيادة العجز في الميزانية في البلدان الصناعية الرئيسية ، ظلت أسعار الفائدة مرتفعة كما بقيت العملات التي تُقَوَّم بها الديون قوية . ولذلك السبب ، فإن الجهود الرامية إلى تخفيض الاختلالات المالية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية هي جهود حميدة .

(السيد براونهيل ، استراليا)

٨ - وأضاف يقول إن جميع الأطراف المعنية مسؤولة عن التماس حل دائم لمشكلة الديون ، وإنه يجب على الدائنين محاولة تحسين السياسات الوطنية وتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي من شأنها أن تنهض بالتنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار وتعزز الاهلية الائتمانية وتشجع تدفقات التمويل الخارجي . ويجب على كبريات الدول في المجال الاقتصادي أن تتعاون معا من أجل ضمان استمرار نمو نشط للاقتصاد العالمي في التسعينات ، كما يجب عليها أن تنشئ وسيلة أكثر فعالية لتخفيض أسعار الفائدة الدولية وإيجاد الاستقرار في البيئة الاقتصادية الدولية . ويمكن أيضا لنُهُج تخفيض الديون على أساس حالة فحالة والتركيز على النمو ، التي يساندها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، أن تكون أيضا أدوات نافعة في هذا الصدد .

٩ - ومضى يقول إن إصلاح النظام التجاري الدولي سيحسن البيئة الاقتصادية الدولية تحسينا جد كبير . ومن شأن توسيع نطاق فرص التجارة الدولية أن يعزز نمو البلدان النامية . وأعلن أن وفده يأمل في أن تكلل بالنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي من المقرر أن تنتهي في بروكسل في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٠ - وأشار إلى أنه برغم أن بلدانا نامية معينة ، معظمها في آسيا ، لديها سجل طيب فيما يتعلق بخدمة الديون ، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها قادرة على تمويل التنمية الوطنية . ذلك أن البلدان التي تخدم ديونها تعاني أيضا من عبء متزايد بسبب تلك الديون . وماتزال منطقة آسيا تضم معظم فقراء العالم ، وينبغي ألا يكون تخفيض المساعدة الخارجية المكافأة التي تعطى لها مقابل اتباع سياسات سليمة للتكيف الهيكلي .

١١ - السيد روميرو (الفلبين) : قال إنه طرحت اقتراحات كثيرة ، في البحث عن حلول لأزمة الديون ، من جانب البلدان المدينة والدائنة على حد سواء . ومع أن الحكومات المدينة قد التزمت بمبادرات مثل تلك المبينة في خطة بيكر وخطة بريدي ، فإن الدائنين قد تجاهلوا عموما مقترحات المدينين بشأن طرق تخفيض مستوى مديونيتهم .

١٢ - وأضاف يقول إن التقديرات أشارت إلى أن صدمة النفط الاولى لعام ١٩٧٣ قد أسفرت عن ديون خارجية إضافية قدرها ٢٦٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة على

(السيد روميرو ، الفلبين)

البلدان غير المنتجة للنفط . ويقدر مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية حاليا بمبلغ ١,٢ ألف بليون من دولارات الولايات المتحدة . وفي سنة ١٩٨٨ وحدها ، بلغ صافي تحويلات رأس المال من تلك البلدان المدينة نفسها فيما يتعلق بخدمة الديون حوالي ٥٠ بليون دولار ، ولم يعوض هذا المبلغ بما سُمي "الاموال الجديدة" .

١٣ - وذكر أن وفده يود أن يقترح حلولا بديلة لعبء الديون الواقع على البلدان النامية المثقلة بالديون ، والتي من بينها الفلبين . أولا ، ينبغي إعفاء هذه البلدان من الفائدة المستحقة على الدين بالنسبة للأعوام الثلاثة القادمة . وثانيا ، ينبغي استئناف سداد أصل الدين ، أو جزء منه ، في العام العاشر ، وينبغي إعادة تشكيل مجموع أرقام آخر المدة تبعا لذلك . وثالثا ، ينبغي أن تشطب المصارف التجارية الخاصة ، التي تشكل المجموعة الكبرى من الدائنين ، ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الدين الخاص ، حيث أن المصارف قد اتخذت ترتيباتها بالفعل لإيجاد احتياطيات لخسارة القروض . فإذا لم تقبل البدائل الثلاثة الاولى ، ينبغي على البلدان الدائنة أن تقبل المبدأ الذي يقضي بوضع حد أعلى لمدفوعات خدمة الديون التي تقدمها البلدان المدينة قدره ١٥ في المائة من مجموع حصيلة العملات الاجنبية . وأخيرا ، ينبغي للولايات المتحدة ، التي أعفت مصر من ٧ بلايين من دولارات الولايات المتحدة تقريبا فيما يتعلق بمبيعات الاسلحة ، أن تطبق المبدأ ذاته على الفلبين وغيرها من البلدان التي توجد في حالات مماثلة . وكما هو معروف جيدا ، فإن الولايات المتحدة تحتفظ في الفلبين بأكبر قواعد عسكرية خارج أراضي الولايات المتحدة .

١٤ - وأشار إلى أنه برغم أن الفرصة لم تتح لوفده لمناقشة هذه المقترحات مع مجموعة السبعة والسبعين ، فمن المؤكد أن أعضاء المجموعة سوف يؤيدونها . وتطلب البلدان المدينة وقف هذه العمليات للنقل العكسي لرأس المال . والبلدان النامية لا تستجدي الصدقات ، بل تلتمس شكلا من أشكال تخفيف عبء الديون يكون مُرضيا لجميع الاطراف بصورة متبادلة .

١٥ - واختتم كلمته قائلا إن مشكلة ديون البلدان النامية ينبغي أن تحل على المستوى السياسي . وفي ضوء أزمة النفط الحالية ، لا يمكن حل مشكلة الديون الدولية ما لم تأخذ الحكومات الدائنة زمام المبادرة . وتأمل الفلبين في ألا ينظر إلى ديون البلدان الفقيرة على أنها مجرد معاملة تجارية بين دائنين ومدينين . ذلك أن الديون

(السيد روميرو ، الفلبين)

الخارجية تعكس علاقات فيما بين الدول ، وينبغي على الحكومات الدائنة أن تخاطب المصارف الدائنة كيما تراعي احتياجات البلدان المدينة . ومن شأن برنامج تخفيف عبء الديون ألا يعزز فقط اقتصادات البلدان النامية واستقرارها السياسي بل أن يكفل أيضا استمرار علاقات سليمة متسمة بالانسجام فيما بين الحكومات وفيما بين البلدان الدائنة والمدينة .

١٦ - السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) : قال إن تفاقم أزمة الديون يشكل تهديدا خطيرا للهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان النامية وله آثار سلبية سواء على البلدان الدائنة أو على الاقتصاد الدولي ككل . ولن يخف عبء الديون إلا بإيجاد الظروف المناسبة لإنعاش النمو في البلدان النامية . على أن نجاح السياسات المحلية الموجهة صوب إعادة تشكيل القدرات الانتاجية وتعزيز المدخرات والصادرات يتوقف على بيئة اقتصادية دولية مواتية .

١٧ - وأضاف يقول إن يوغوسلافيا تقلقها بشدة التطورات الاخيرة في جولة أوروغواي ، التي يمكن أن تتسبب في تجاهل مصالح البلدان الضعيفة . وانتهاء جولة أوروغواي بنتيجة متوازنة هو وحده الذي يكفل للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو .

١٨ - ومضى يقول إن التزامات خدمة الديون المتزايدة قد حولت البلدان المستوردة لرأس المال تقليديا إلى بلدان مصدرة لرأس المال ، بل إن صافي نقل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يمثل واحدة من أخطر العواقب المترتبة على أزمة الديون . وقد تفاقمت مشاكل الديون والتنمية التي تعاني منها البلدان النامية بسبب أزمة الخليج وعواقبها على الاقتصاد العالمي . فقد أدى ما أسفرت عنه من ارتفاع في أسعار النفط وضغوط تضخمية إلى إبطاء خطى اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ومن ثم إدامة الركود في البلدان النامية .

١٩ - وقال إن يوغوسلافيا ترحب بالمبادرات الجديدة المتعلقة بالديون التي اقترحتها المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا ، وكذلك المقترحات الواردة في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام المعني بالديون (A/45/380) . ويؤيد وفده بوجه خاص الاقتراح القائل بوجوب تعزيز خطة بريدي وتزويدها بمزيد من الموارد والادارة المنسقة من جانب

(السيد سيلوفيتش ، يوغوسلافيا)

وكالة في إطار المؤسسات المالية الدولية ؛ والتعاون مع المصارف الاقليمية ، وشطب التزامات خدمة الديون الواقعة على أفقر البلدان شطبا كاملا كتكملة لصيغة تورنتو ؛ وتمكين البلدان المدينة من سداد فوائد الديون الثنائية في صناديق استئمانية بعملات محلية من أجل تمويل مشاريع انمائية لحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية . وأخيرا ، تؤيد يوغوسلافيا الاقتراح القائل بتحويل الديون الثنائية غير الميسرة الشروط إلى ائتمانات طويلة الأجل بشروط المؤسسة الانمائية الدولية .

٣٠ - الآنسة سيلي (جامايكا) : قالت إن عبء الديون مازال يشكل قيدا رئيسيا على السياسات التي تنفذها البلدان النامية للسيطرة على التضخم وتعزيز المدخرات المحلية واجتذاب الاستثمارات وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية . وقد ضاعف من مشاكل ديون البلدان النامية المستوردة للنفط ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة وغيرها من التكاليف التي نجمت عن أزمة الخليج .

٣١ - وأضافت تقول إن النتيجة التي أسفرت عنها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، والتي تم التوصل اليها بتوافق الآراء ، والمفاوضات المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، تشير إلى وجود إدراك دولي متزايد لمشاكل ديون البلدان النامية . وأعلنت أن جامايكا تؤيد النتيجة التي انتهى اليها ممثل الأمين العام الشخصي المعني بالديون والقائلة بأن أي حل لأزمة الديون يجب أن يشمل جميع عناصر النظام ، وأن جامايكا تزكي المثال الكندي في شطب الديون الثنائية لجامايكا وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي وترحب بمبادرة "مشروع الأمريكتين" التي قدمتها الولايات المتحدة بشأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٣٢ - ومضت تقول إن جامايكا تؤيد اقتراحات الممثل الشخصي بتعزيز خطة بريدي واقتراحات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استغلال الفائدة المحتملة من الخطة . وذكرت أن جامايكا تشعر بقلق خاص إزاء ما تبديه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من افتقار إلى المرونة في معالجتها للديون . ويعني نقص فرص إعادة التمويل أو إعادة الجدولة أن كثيرا من البلدان تسدد مبالغ أكبر كثيرا مما تتلقى من قروض جديدة ، وأن ذلك يسفر عن نقل صاف للموارد إلى تلك المؤسسات . ومع أن جامايكا لن تنادي بأية حلول من شأنها أن تعرّض للخطر سلامة

(الآنسة سيلي ، جامايكا)

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، فإنها ترحب بالاهتمام الذي يوليه لمشكلة نقل الموارد الممثل الشخصي للأمين العام وتعتقد أنه يمكن العثور على سبل مناسبة لتخفيف عبء الديون دون الإضرار بالمركز العالي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في الأسواق المالية .

٣٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن جامايكا تؤيد إنشاء مرفق خاضع لمؤسسة واحدة ، يمكن أن تكون من المؤسسات القائمة ، يتولى معالجة جميع العمليات المتصلة بتخفيف عبء الديون .

٣٤ - السيد ستاين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن ثمة طائفة عريضة من التدابير متاحة لدعم جهود البلدان النامية المثقلة بالديون من أجل تحقيق تنمية قابلة للإدامة ونمو اقتصادي قوي . ولا يشكل الدين الخارجي إلاّ جانبا واحدا من المشاكل الاقتصادية التي تجابهها البلدان النامية . ومن اللازم أن تحقق البلدان المدينة نموا اقتصاديا دينميا طويل الأجل ، ولهذا السبب اتبعت استراتيجية الديون الدولية المعززة نهجا حيال أنشطة تخفيض الديون يركز على النمو . وقد أفاد عدد من البلدان فعلا ، يشكل مجموع ديونها الخارجية التجارية ما يزيد على نصف مجموع هذه الديون في العالم ، من استراتيجية الديون الدولية المعززة عن طريق اتباع برامج إصلاح شاملة ، مما يثبت أن الاستراتيجية توفر إطارا مؤسسيا سليما لإدارة مشاكل الديون الخارجية التجارية . ولما كانت المؤسسات المالية الدولية هي التي تملك الاختصاص التقني لإدارة تلك الاستراتيجية ، فمن اللازم الحفاظ على مركزها المستقل والمالي ، ولذلك لا تستطيع الولايات المتحدة أن تؤيد المبادرات الرامية إلى الحصول من تلك المؤسسات على إعفاء من الديون .

٣٥ - وأضاف يقول إنه برغم أن فرص النمو في تدفقات المساعدة من الولايات المتحدة تحدّ منها قيود الميزانية ، فمازال من المتوقع أن تزيد المبالغ التي تدفعها المصارف للتنمية الثنائية والمتعددة الأطراف على مثيلتها في عام ١٩٨٩ .

٣٦ - وأعلن أن الولايات المتحدة قد اتخذت أيضا مبادرة كبرى للإعفاء من سداد قروض للمساعدة الاقتصادية يبلغ مجموعها ٨٤٤ مليون دولار للبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتي لديها برامج إصلاحية يدعمها صندوق النقد الدولي أو البنك

(السيد ستاين ، الولايات المتحدة)

الدولي . وتكمل مبادرة الولايات المتحدة المسماة "مشروع الأمريكتين" استراتيجية الديون الدولية المعززة ، كما أن بلدان أمريكا اللاتينية قد قبلتها بالفعل ، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية . وسوف تفيد هذه الدول ، بفتح اقتصاداتها للاستثمار والتجارة وبقبول سياسات السوق الحرة ، من تخفيض قدره ٧ بلايين من الدولارات في الديون الرسمية المستحقة مقابل الائتمانات وأموال المساعدة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة .

٢٧ - وأردف يقول إنه نظرا للانخفاض الحاد في تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان المثقلة بالديون ، يجب ابتكار سياسات اقتصادية لزيادة الثقة في اقتصادات تلك البلدان ولاجتذاب استثمارات إضافية . كما يجب تشجيع البلدان المدينة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية مثل تحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص وتحريره من القيود .

٢٨ - وذكر أن التدابير الداخلية المتخذة من البلدان المثقلة بالديون يجب أن تواكبها أيضا تدابير مقابلة يتخذها العالم المتقدم النمو لتعزيز المؤسسات المالية الدولية . وعليه ، فإن الولايات المتحدة ترحب بالزيادة المقترحة البالغة ٥٠ في المائة لحصص صندوق النقد الدولي ؛ ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تواصل إتاحة العون المباشر للاقتصادات السوقية في العالم النامي وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي عن طريق تنسيق مناسب للسياسات .

٢٩ - السيد تشانج يشي (الصين) : قال إن قدرا ضئيلا جدا من التقدم قد أحرز في السنوات الثماني الماضية نحو إيجاد حل دائم وشامل لمشكلة الديون . ولما كان الاقتصاد العالمي كلا لا يجزأ ، فإن من الحتمي أن تؤثر مشكلة الديون على جميع البلدان ، ومن ثم فإن حل مشكلة الديون هو مسؤولية مشتركة .

٣٠ - ومضى يقول إن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان المدينة يجب أن يكون الهدف الرئيسي في حل مشكلة الديون . ويجب ألاّ تأخذ خدمة الديون الأسبقية على التنمية ، ويجب تطويعها لتناسب قدرة البلدان المدينة على الدفع . وفي الوقت نفسه ، وتمكينا للبلدان المدينة من الإضطلاع ببرامجها للتكيف والتنمية ، يجب إحداث زيادة كبيرة في تدفق التمويل الإنمائي إلى البلدان النامية .

(السيد تشانج يشي ، الصين)

٣١ - وأضاف يقول إنه مع أن حل مشكلة الديون يتطلب جهودا من جانب البلدان المدينة ذاتها ، فإنه يتطلب أيضا بيئة اقتصادية دولية مؤاتية . وهذا ينطبق بوجه خاص على أفقر البلدان المدينة في افريقيا التي تعد معرضة بشدة للتأثر بالصدمات الخارجية . وفي كثير من الحالات ، تشكل البيئة الخارجية عقبة أمام نجاح برامج التكيف الهيكلي ، ولذلك يجب أن يراعى في حل مشاكل الديون مختلف العوامل الخارجية التي تؤثر في البلدان المدينة . كما يلزم أيضا اتخاذ تدابير تعويضية شاملة ، بما في ذلك تدابير الطوارئ ، كوسيلة لتعويض الخسائر التي تسببها العوامل الخارجية .

٣٢ - واستطرد يقول إن تدابير تخفيض الديون يجب أن تشمل جميع أنواع الديون المستحقة على جميع البلدان النامية . وتركز استراتيجية الديون الحالية على أكثر البلدان المدينة فقرا والبلدان المدينة المتوسطة الدخل المثقلة بالديون ، لكن يجب عدم تجاهل مشاكل ديون البلدان الأخرى . ويجب على استراتيجية الديون أن تتصدى أيضا لمشاكل البلدان النامية المدينة التي لم تستفد حتى الآن من التدابير القائمة لتخفيف عبء الديون ولتخفيضها . وختاما ، فمن المهم تنفيذ الأحكام المتصلة بالديون والواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة المقترحة . وقال إن وفده يأمل في أن تصبح الأمم المتحدة في مركز يمكنها من أن تؤدي دورا أكثر إيجابية للسعي نحو إيجاد حل لمشكلة الديون دائم وعادل وشامل .

٣٣ - السيد فورونيشكي (بولندا) : قال إن عبء الديون يشكل عقبة جدّ خطيرة في طريق نمو البلدان المدينة التي تمر بفترة انتقال وتكيف هيكلي . وقد ثبت أن التدابير المطبقة حتى الآن لتخفيف مشكلة الديون غير كافية ؛ ولا يمكن تحقيق حل مرض وعادل ودائم للمشكلة إلا عن طريق تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى إيجاد بيئة خارجية داعمة ، وتحسين العلاقات بين البلدان المدينة والدائنة ، والاعتماد بدرجة أكبر على المشاريع المتعددة الأطراف التي تشمل المؤسسات المالية الدولية ، وإيجاد استجابة أكثر اتساقا من الدوائر المصرفية . ويجب أن يراعى في منح تخفيف الديون والتمويل الميسر تعزيز البلدان المستفيدة لحقوق الإنسان وللسلم بجانب أخذها بسياسات سليمة للتعمير والتنمية .

(السيد فورونيشكي ، بولندا)

٣٤ - ومضى يقول إن المجموعة المطلوبة من تدابير السياسة العامة يجب أن تشمل ما يلي : تخفيض الديون وتخفيف عبئها ، بما في ذلك تخفيض أسعار الفائدة ؛ واستئناف تدفقات رأس المال إلى البلدان المدينة ؛ وتوسيع نطاق الاقتصاد العالمي وزيادة تحرير النظام التجاري الدولي . وبينما يجب على الدائنين تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة الفرص المتاحة أمام صادرات البلدان المدينة ، يجب على البلدان المدينة إيجاد مناخ موات للتجارة ، والالتزام بقواعد سليمة للاقتصاد السوقي ، ومواصلة إعادة تشكيل الاقتصاد ، واجتذاب الاستثمار الأجنبي بزيادة عوائد الاستثمار وتعزيز ضماناته . ويجب عليها أيضا أن تحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي .

٣٥ - واستطرد يقول إن تخفيض الديون هو شرط منطقي مسبق لأي حل لأزمة الديون . وبدون إيجاد حل ، يمكن أن تحدث مصاعب سياسية تهدد الديمقراطية ، ولاسيما في الديمقراطيات الناشئة حديثا . وقال إن وفده يسره لذلك ما أبداه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع السنوي لمجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اعتزامه أن يوسع نطاق خطة بريدي لكي تشمل بلدان أوروبا الشرقية ، وتقديم المساعدة للديمقراطيات الناشئة حديثا في جهودها الضخمة من أجل إعادة التشكيل .

٣٦ - وأشار إلى أن بولندا قد شرعت ، في بداية عام ١٩٩٠ ، في تنفيذ برنامج جسور لتحقيق الاستقرار والتحرير والإصلاح الاقتصادي بهدف خفض التضخم على نحو سريع ودائم وبدء التحول إلى الاقتصاد السوقي . وقد تم تخفيض التضخم إلى أدنى من ١٠ في المائة ، واستمرت قابلية العملة المحلية للتحويل مع استمرار استقرار سعر الصرف بدرجة كبيرة . غير أن الأزمة في الشرق الأوسط قد أحدثت أثرا معاكسا على الاقتصاد البولندي ، وتهدد الزيادة في أسعار الوقود بإعادة التضخم العالي مرة أخرى . ويمكن أن يكون لهذا ، بجانب فقد الأسواق في الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقا والاتحاد السوفياتي وعبء ديون بولندا البالغ ٤٣ بليون دولار ، آثار خطيرة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ونظرا لأن إصلاحات بولندا الديمقراطية الداخلية السلمية وتحولها إلى الاقتصاد السوقي هما بمثابة نموذج يحتذى أمام بلدان أوروبا الشرقية ، فإن ذلك يمكن أن يقوّض أمن المنطقة دون الإقليمية واستقرارها الهش .

(السيد فورونيشكي ، بولندا)

٣٧ - وواصل كلامه قائلا إن بولندا تعتمد لذلك على ظهور التضامن الدولي لمساعدة الدول التي تنفذ قرارات مجلس الامن مقابل تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة بالنسبة لها . وقد اقترحت بولندا إيجاد آلية دولية تحت رعاية الامم المتحدة أو صندوق النقد الدولي ، يمكن عن طريقها تخصيص نصيب من الارباح الفائضة للبلدان المصدرة للنفط لاشد البلدان المستوردة للنفط تأثرا . وقد سلم المدير العام لصندوق النقد الدولي مؤخرا بأن بلدان أوروبا الشرقية التي تقوم بعمليات الإصلاح معرضة بوجه خاص للتأثر بالصدمة النفطية الاخيرة .

٣٨ - واختتم كلمته قائلا أن المبادرات العديدة التي اقترحت لحل الازمة ، بما فيها خطة بريدي ، تشهد على إدراك متزايد لمحنة البلدان النامية المدينة ودعم متنام لتلك البلدان . ومن هنا فإن اتخاذ تدابير لتخفيض الديون تولّد نموا وطلبا ، بجانب تجدد تدفق الاموال لدعم الجهود المحلية للمساعدة الذاتية ، يمكن أن يكون بشيرا بمولد عهد جديد من التعاون .

٣٩ - السيد فول (السنغال) : أشار إلى تقلب أسعار الصرف بوصفه دليلا على أن المديونية تشكل حاجزا أمام التمويل الإنمائي . وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة طوال الثمانينات إلى تقليص فرص الاقتراض ، مما سبب تباطؤ الاستثمار ، كما أسفر عن نقل ١٨ بليون دولار من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ . والواقع أن المساعدة الخارجية كانت هي التدفق المالي الوحيد الذي ظل مستقرا .

٤٠ - وأشار إلى استراتيجيات الديون التي استحدثت منذ عام ١٩٨٣ فقال إن اتفاق تورنتو يمكن أن يسفر عن نتائج ايجابية اذا ما امتنعت البلدان الدائنة عن تطبيق أسعار فائدة السوق على إعادة جدولة الديون الطويلة الاجل . فبدون ذلك ، فإن أسلوب تمديد آجال الاستحقاق لن يجدي فتيلا . وقال إن تدابير إعادة الجدولة التقليدية لنادي باريس ذات فائدة محدودة ، وإن وفده يفضل تدابير مثل الموقف الافريقي الموحد بشأن الديون ، الذي يوصي باجراءات متضافرة يتخذها جميع المعنيين . وقد اقترحت منظمة الوحدة الافريقية إجراء مشاورات متعمقة من أجل الإعداد لعقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية للبلدان الافريقية . ومن شأن هذا المؤتمر أن يمكّن البلدان المانحة والدول الافريقية من مناقشة الديون الافريقية بغية اعتماد تدابير عاجلة في كل من الاجل القصير والمتوسط والطويل .

(السيد فول ، السنغال)

٤١ - واستطرد يقول إن من المبادرات الاخرى الواعدة بالخير المقترحات الواردة في تقرير ممثل الامين العام الشخصي المعني بالديون (A/45/380) والاقتراح الذي قدمه المدير العام لمصرف التنمية الافريقي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي التي عقدت في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وقد دعا ذلك الاقتراح المجتمع الدولي إلى النظر في إمكانية ايجاد آلية دولية لإعادة جدولة الديون من شأنها أن تدعم النمو والاصلاحات في البلدان النامية . وتمول هذه الآلية جزئيا من المدخرات المتحققة من توفير نفقات صيانة السلم ، التي أصبحت متوفرة نتيجة لتخفيف حدة التوترات في العالم .

٤٢ - وأردف يقول إن السنغال قد التمست منذ بداية أزمة الديون في عام ١٩٨٠ الحصول على المساعدة من نادي باريس فيما يتعلق بمشاكل ميزان مدفوعاتها وتخلت فعلا عن الائتمانات التجارية في محاولة لتحسين وضعها من حيث الديون . ولم تدخر السنغال وسعا في احترام التزامها تجاه دائنيها .

٤٣ - وأضاف يقول إن الدائنين أيضا لديهم دور حيوي يؤدونه في هذا الشأن . فاستنادا إلى الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم ، وفي روح من التعاون الدولي الحقيقي ، طلبت السنغال إلى دائنيها جدولة ديونها وفقا لشروط أكثر مواتاة من الماضي ، بما في ذلك تمديد آجال السداد وفترات السماح ؛ وتخفيض أسعار الفائدة والعمولات ؛ وزيادة ذاك الجزء من الدين الذي يمكن إعادة جدولته - فالديون التي أُعيدت جدولتها من قبل والديون المتعددة الأطراف ليست أهلا لإعادة الجدولة مرة ثانية . وقال إنه يود أن يشير إلى أن السنغال لم تستفد بعد من الخيارات التي تطرحها خطتا بريدي وبيكر .

٤٤ - ومع أن إعادة جدولة الديون قد مكّنت السنغال من سد الفجوة القائمة في التزاماتها المالية ، فإن ديونها ظلت عالية بسبب التقلبات في حصيلة صادراتها . وذكر أن الطابع الملح للحالة يتطلب اتخاذ إجراء فعّال من جانب دوائر الدائنين ، بما في ذلك إجراء تخفيض كبير في الديون وخدمة الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ؛ وإجراء زيادة كبيرة في تدفق الموارد الميسرة الشروط إلى تلك البلدان ؛ واتباع سياسات إعادة الجدولة على مدى فترة أطول وبأسعار فائدة أقل في الحالات التي لا يمكن فيها ببساطة شطب الديون ؛ وتحديد أسعار عادلة في السوق الدولية للسلع

(السيد فول ، السنغال)

الأساسية التي تصدرها البلدان النامية . وتشمل التدابير الأخرى التي ينبغي اتخاذها استعادة ثقة المستثمرين الذين يعتبرون البلدان المدينة بمثابة مخاطرة كبيرة ، وتخفيف الجزاءات المفروضة على البلدان المتأخرة في سداد ديونها . وينبغي على البلدان الصناعية أيضا توفير مساعدة كافية لضمان نجاح سياسات النمو الاقتصادي التي تنفذها البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، ستقدم بوليفيا ، المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار بشأن سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وقال إن وفده يعتزم المشاركة على نحو إيجابي في إعداد مشروع القرار المذكور .

٤٥ - السيدة د. حسن (مصر) : قالت إنها تؤيد الآراء التي أعرب عنها باسم مجموعة الـ ٧٧ ممثل بوليفيا في الجلسة الخامسة والعشرين . ومع أن المسألة المعقدة للديون الخارجية لا يمكن أن تعالجها إلا المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، فهناك جوانب اجتماعية وسياسية أعرض يمكن أن تناقشها اللجنة . وحتى الآن فإن الحقائق الاجتماعية والسياسية لواقع البلدان المدينة لم تحظ إلا باعتبار ضئيل ، إن كانت قد حظيت بأي اعتبار على الاطلاق . ولذلك فإن تزايد وعي المجتمع بالحالة المتدهورة للبلدان النامية المدينة هو بشير خير لغرض إيجاد حلول عادلة ودائمة لمشكلة الديون .

٤٦ - وأضافت تقول إن المبادرات الجديدة لمعالجة أزمة الديون تعترف بما يترتب على المشكلة من تبعات سياسية ومتعلقة بالأمن القومي ، وتكفل تخفيف الديون وخدمة الديون . بيد أنها مازالت محدودة جدا ، حيث تقتصر على فئات معينة من البلدان . وقالت إنها ترحب لذلك بتوصية ممثل الأمين العام الشخصي المعني بالديون القائلة بأن البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل ذات الديون الرسمية الكبيرة ينبغي أن يُنظر اليها باعتبارها فئة مستقلة وأن يخفف عبء ديونها .

٤٧ - واستطردت تقول إن تخفيف الديون ينبغي أن يكون متسقا مع قدرة البلدان المدينة على الدفع فضلا عن متطلباتها من أجل النمو والتنمية . وينبغي أن تكون تدابير تخفيف الديون والتخفيف منها بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز الاصلاحات التي تجرى مستقبلا .

٤٨ - وواصلت كلامها قائلة إنه يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى مجابهة ارتفاع أسعار الفائدة والاتجاهات الحمائية للبلدان المتقدمة النمو ، ويجب على المؤسسات

(السيدة د. حسن ، مصر)

المالية المتعددة الأطراف أيضا أن تبذل مزيدا من الجهود لتحسين البيئة الاقتصادية والمالية الدولية عن طريق تعبئة موارد إضافية بشروط ميسرة . كما ينبغي تكييف معدل الاصلاح الاقتصادي ليتفق مع الحالة القائمة في بلد معين ، وينبغي أن يتمشى الاصلاح مع الخطط والاهداف الوطنية وألا يسبب معاناة للسكان لا مسوغ لها - أي ينبغي تطبيق مفهوم "التكيف ذو الوجه الانساني" بصورة أكثر فعالية .

٤٩ - وذكرت انه إذا أُريد لحل أزمة الديون أن يكون سليما ، فإنه يجب أن يسلّم بالترابط بين الديون والتجارة والتنمية وطابع التكافل الذي يتصف به الاقتصاد العالمي . ومن هنا فإن العناصر الاساسية الثلاثة لأي حل حقيقي هي برامج تكيف هيكلي تتوفر لها أسباب البقاء ؛ وتدفقات جديدة لرأس المال بالاضافة إلى تدابير التخفيف من عبء الديون وتخفيضها ؛ وإيجاد بيئة خارجية تساعد على النمو والتنمية .

٥٠ - السيد ميسري (اليمن) : قال إن وفده يشارك العديد من الوفود ما أعربت عنه من قلق إزاء الركود المتواصل في البلدان النامية . ولقد شهدت بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية وعدد من دول آسيا انخفاضا في دخل الفرد في العقد الماضي ، في حين حققت البلدان المتقدمة النمو نموا مطردا . والديون الخارجية هي العامل الرئيسي في المشاكل التي تعوق النمو والتنمية في البلدان النامية والتي تفرض عبئا غير محتمل عليها .

٥١ - ومضى يقول إن الاجراءات المتخذة حتى الآن لم تستطع التخفيف من مشكلة الديون الخارجية . وثمة جوانب معينة في المبادرات التي اقتُرحت في الثمانينات كانت موضع ترحيب ، إلا أنه ثبُت قصورها مما أدى إلى تفاقم الأزمة . وينبغي عدم تجاهل الخطوات التي اتخذتها البلدان الدائنة لمعالجة الديون الثنائية الرسمية للبلدان الاقل نموا . وقال إن وفده يتطلع إلى أن يشهد روحا جديدة تتسم باقتناع جميع البلدان الدائنة بأنه يجب عليها أن تلغي ديون بعض البلدان الاقل نموا وبمشاركة جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف التجارية في معالجة مشاكل ديون البلدان النامية . وأية استراتيجية لديون البلدان النامية يجب أن تشمل جميع الديون وجميع البلدان المدينة .

(السيد ميسري ، اليمن)

٥٢ - وأعلن أن وفده يؤمن بأن هناك علاقة وثيقة بين الديون والتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . وخلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ ، فإن ما عانته بلدان أمريكا اللاتينية وحدها من تحويل صاف عكسي للموارد بلغ حوالي ١٧٧ بليون دولار ، وبالتالي فإن الوقت قد حان لوضع استراتيجية شاملة ودائمة للديون تستوعب كل الجوانب الإيجابية في المبادرات المطروحة .

٥٣ - واستطرد يقول إنه في حين أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها ، فإنه يجب مواصلة الدعم الدولي وزيادته . وقال إن بلده يأمل في أن يتم خلال هذا العقد الوفاء بالالتزامات التي قطعها شركاؤنا في التنمية ، بتوفير ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي على سبيل المساعدة الانمائية الرسمية . ولم تصل المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الثمانينات إلاّ إلى نصف هذا الرقم فحسب ، ولم يتجاوز الحد الأعلى ٠,٩ في المائة . ومن المأمول أن يشهد النصف الأول للتسعينات الوفاء بالتعهدات التي قُدمت في المحافل الدولية أثناء هذا العام .

٥٤ - وقال إن الجمهورية اليمنية ، التي تضم اليوم في ديونها مجموع ديون الدولتين اللتين اتحدتا لتكوينها ، تأمل في أن يقدر المجتمع الدولي خطورة هذه الديون في المدى المتوسط والطويل . وأعلن أن حكومته تستطلع إمكانية إلغاء هذه الديون ، وتسعى أيضا في اتجاه الحصول على مزيد من الموارد التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والتدابير التي ستتخذ في المجال الاقتصادي ، ولاسيما تشجيع الاستثمار اليمني والعربي والأجنبي ، وإنشاء منطقة حرة في ميناء عدن ، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة ، ستسهم في معالجة مشكلة الديون وتوفر الموارد الكافية لتحقيق نمو وتنمية متواصلين .

٥٥ - السيد اوليسميكا (نيجيريا) : قال إن الاستراتيجيات الانمائية في البلدان النامية المثقلة بالديون قد عانت من تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر والانتاج الصناعي . وقد زادت ديون نيجيريا الخارجية عشرة أضعاف في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ ، الأمر الذي يعزى أساسا إلى الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة . وقد زاد مجموع ديون افريقيا أكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة نفسها ، مما كان له أثر مدمر . وكثيرا ما عجزت البلدان الافريقية عن الوفاء بالتزامات خدمة الديون .

(السيد اوليسميكا ، نيجيريا)

٥٦ - وأضاف يقول إنه تمت إعادة تصنيف ستة بلدان افريقية ، خلال الثمانينات ، من بلدان متوسطة الدخل إلى بلدان منخفضة الدخل ، كما ارتفع عدد البلدان التي صنفت بوصفها من البلدان الاقل نموا من ١٧ إلى ٢٨ بلدا . وإذا لم تصحح أوجه التفاوت الاقتصادي العالمية الراهنة ، فمن المرجح تماما أن يزداد هذا العدد . ولذا ينبغي على البلدان الصناعية الرئيسية أن تجد الارادة السياسية اللازمة لحل مشكلة الديون ومن ثم للافراج عن الموارد اللازمة للتنمية والنمو . ويجب أن يكون إيجاد حل فعال لمشكلة الديون مسؤولية مشتركة للبلدان المدينة والدائنة ، فضلا عن المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمصارف التجارية . حقا أن المبادرات الاخيرة لتخفيض مجموع الديون وخدمة الديون جيدة الإعداد ، ولكنها ليست بعيدة الاثر بالقدر الكافي .

٥٧ - وتابع كلامه قائلا إنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تنهض إلى مستوى التحديات التي تطرحها مشكلة الديون الخارجية ، وينبغي ابتداع تدابير فعالة وتنفيذها لإزالة العقبات الاخرى التي تعوق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وفيما يتعلق بنيجيريا ، فانها تتابع بنشاط الاصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي شرعت في اجرائها منذ عدة أعوام مضت . ومع ذلك فإن تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية الاجنبية إلى الاقتصاد النيجيري لم يرق إلى مستوى توقعات البلد أو تضحياته . ويلزم إجراء تغييرات هيكلية عميقة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي .

٥٨ - واقترح وضع أجل محدد لتخفيض جميع أشكال الديون الخارجية تخفيضا كبيرا وازالتها في نهاية المطاف . وقال إنه ينبغي زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المثقلة بالديون من أجل تعزيز التنمية والنمو الاقتصاديين . وينبغي استعراض أسعار السلع الاساسية ، المنخفضة حاليا ، بغية تشجيع المنتجين وزيادة حصيلة العملات الاجنبية . وينبغي على الدائنين ابداء قدر أكبر من المرونة كما ينبغي إيلاء الاعتبار لالغاء الديون أو تحويلها إلى منح . وأخيرا فقد أضحت هناك ضرورة ملحّة ، أكثر من أي وقت مضى ، لعقد مؤتمر دولي للبحث عن حلول للأزمة .

٥٩ - وذكر أن التعاون الاقتصادي الدولي الذي لا يتضمن تصحيح الاختلالات المالية الراهنة لن تكون له فائدة تذكر للبلدان النامية المثقلة بالديون . وفضلا عن ذلك ، فإن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا يمكن أن تفيد من اتباع نهج متوازن إزاء المسائل الاقتصادية . ولذلك ينبغي على البلدان الصناعية الاستفادة من

(السيد اوليسميكا ، نيجيريا)

المناخ الدولي المواتي الراهن في تشجيع ايجاد تعاون اقتصادي صحي فيما بين البلدان النامية . وأشار إلى أن توصيات ممثل الامين العام الشخصي المعني بالديون فيما يتعلق بالبلدان المدينة المنخفضة الدخل تستحق الترحيب الشديد ، وينبغي أن تولى دراسة نشطة . ويصدق الشيء نفسه على دعوته إلى أشكال جديدة للإعفاء من الديون ، بما في ذلك شطب ديون المساعدة الانمائية الرسمية ، وتحويل الديون الثنائية غير الميسرة الشروط إلى ائتمانات طويلة الأجل ، وزيادة الموارد المالية للمرافق التيسيرية التابعة للمؤسسات المالية الدولية . وقال إنه ينبغي أيضا تحسين العلاقات التجارية القائمة ، وأنه يأمل في أن يتحقق تقدم ذو شأن في جولة أوروغواي قبل نهاية هذا العام . ودعا أيضا إلى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، والقضاء على النزعة الحمائية ، وإزالة جميع الحواجز التجارية . وينبغي تعزيز التدابير الحالية للتخفيف من عبء الديون وذلك على نحو يفيد أيضا البلدان الدائنة ، كما ينبغي ايلاء اعتبار جاد الى اقتراح ممثل الأمين العام الشخصي بشأن نظام دولي للديون العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥